OPEN ACCESS
Received: 06 -10 -2023
Accepted: 02- 12-2023

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Public Grammatical Errors in Al-Azhari's Dictionary *Tahtheeb Allughah*: A Linguistic Study

Dr. Khalifah Mohammed Bin Sulaiman Alkhalifah *

km.alkhalifah@qu.edu.sa

Abstract

The research aims to study the grammatical errors committed by common people and deals with twenty-seven issues, in which it found some of Al-Azhari's thoughts and his approach to errors and corrections. It included an introduction, preface, and two sections, the first concerned with studying issues in linguistic and lexical control, and the second dealing with issues in connotation and meaning. Through these issues, Al-Azhari's interest in studying what happens to the language, presenting it to the speech of the Arabs, citing what is authentic from it, and benefiting from the narrations of scholars and their opinions in accepting and rejecting it appeared. Therefore, the majority in his ruling was that he took a strict approach in accepting common expressions. Al-Azhari's sources of refinement were diverse, in which he combined direct hearing from the Arabs, narration from trustworthy linguists, and quoting from their authentic books, the most prominent of them: Al-Asma'i and Abu Hatim Al-Sijistani, Al-Layth, Ibn Al-Sakit, Abu Ubaid Al-Qasim bin Salam and others. Al-Azhari's terms and expressions varied in judging the language usage of the common people, including describing it as a mistake, or as an error, or that it is not the speech of the Arabs, or the common people say such-and-such, and the correct thing is such-and-such, or this is nothing, or he says: "and among what the common people put in the wrong place...", and similar descriptions.

Keywords: Linguistic Control, Lexical Control, Semantics, Public Errors, Language.

* Assistant Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, Faculty of Science and Arts in Al-Rass, Qassim University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Alkhalifah, Khalifah Mohammed Bin Sulaiman. (2024). Public Grammatical Errors in Al-Azhari's Dictionary *Tahtheeb Allughah*: A Linguistic Study, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(1): 535 -566.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI: https://doi.org/10.53286/arts.v6i1.1797

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2023/10/06م
تاريخ القبول: 2023/12/02م

لحنُ العامّة في مُعجمِ تهذيبِ اللغة دراسة لغوية

د. خليفة محمد سليمان الخليفة*
km.alkhalifah@qu.edu.sa

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة لحن العامة في اللغة، ويتناول سبعًا وعشرين مسألة، وقف فيها على شيء من فكر الأزهري ومنهجه في التخطئة والتصويب، وجاء في مقدمة وتمهيد ومبحثين، الأول عني بدراسة مسائل في الضبط اللغوي والمعجمي، والثاني تناول مسائل في الدلالة والمعنى، وظهر من خلال هذه المسائل عناية الأزهري بدراسة ما يطرأ على اللغة، وعرضه على كلام العرب والاحتجاج بما صحّ منه، والإفادة من روايات العلماء وآرائهم في قبوله ورده؛ لذا كان الغالب في حكمه أنه اتخذ منهج الصرامة في قبول ألفاظ العامة، وقد تنوّعت مصادر الأزهري في التهذيب، حيث جمع فيها بين السماع المباشر عن العرب، والرواية عن علماء اللغة الثقات، والنقل مما صح من كتبهم، ومن أبرزهم: الأصمعي وأبو حاتم السجستاني، والليث، وابن السكيت وأبو عبيد القاسم بن سلّام وغيرهم. وتنوّعت مصطلحات الأزهري وتعبيراته في الحكم على استعمالات العامة، ومن ذلك وصفها بالخطأ، أو باللحن، أو أنها ليست من كلام العرب، أو العامة تقول كذا، والصواب كذا، أو ليس بشيء، أو يقول: ومما تضعه العامة في غير موضعه...، ونحو ذلك من الأوصاف.

الكلمات المفتاحية: الضبط اللغوي، الضبط المعجمي، الدلالة، لحن العامة، اللغة.

* أُستاذ اللغويات المساعد - قسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب بالرس - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الخليفة، خليفة محمد سليمان. (2024). لحنُ العامّة في مُعجمِ تهذيبِ اللغة دراسة لغوية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(1): 535-566.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI: https://doi.org/10.53286/arts.v6i1.1797

المقدمة:

يكاد يكون القرن الثاني الهجري بداية النشاط العلميّ في مختلف العلوم الإنسانية، ومنها علوم العربيّة؛ ذلك أنه لما انتشرت الفتوحات الإسلامية، وكثر دخول غير العرب في دين الله، ونتيجة اختلاط العجم بالعرب، بدأ اللحن يسري بين الناس، فهبّ اللغويون لجمع اللغة، وارتحلوا إلى البوادي والأمصار التي لم تختلط بالعجم، وبذلوا الجهود العظيمة في جمع اللغة وتدوينها.

ومن أولئك الأعلام الذين جمعوا بين الرواية والتصنيف الإمام أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الشافعي (282هـ - 370هـ) صاحب معجم تهذيب اللغة، الذي يُعدّ من أشهر المعجمات في العربية، ألّفه بعد سن السبعين، وقصد به إثبات ما صحّ في العربية مما سمعه من أفواه العرب، أو نقله الرواة الثقات، ونفي ما اعتراه اللحن بتصحيف أو تحريف، والنصيحة لجماعة المسلمين بالدفاع عن اللسان العربي (الأزهري، د.ت: 7/1).

وكان الإمام الأزهري يحرص على تدوين الفصيح الصحيح من كلام العرب، ويتصدّى لما خالف السماع أو القياس مما يجري على ألسنة عامة الناس، ولهذا كان التصدي للحن العامة سببًا مهمًا لتأليف الأزهري للتهذيب، كما جاء على لسانه في مقدمته.

ومصطلح (لحن العامة) يشيع ذكره قديما وحديثا، ومرادهم باللحن: اللفظ الخطأ أو العدول عن سَنن العربية باستعمال ألفاظ وتراكيب وأساليب غير صحيحة، قال الأزهري: "اللحْن: الخطأ في الكلام" (الأزهري، د.ت: 41/5)، وقال ابن فارس: "اللحْن بسكون الحاء: إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية" (ابن فارس، 1999: 239/5)، والمقصود بالعامة عامة الناس.

وموضوع اللحن له أهميته في الدرس اللغوي منذ نشأة التصيف، حيث جاء التأليف فيه مصاحبًا للتأليف في الدرس النحويّ، ففي الوقت الذي ألّف فيه سيبويه (ت182هـ) الكتاب، صنّف الكسائي(ت189هـ) كتاب: (ما تلحن فيه العوام)، ومن كتب اللحن المتقدمة: (إصلاح المنطق) لابن السكيت (ت244هـ)، وكتاب (أدب الكاتب)، لابن قتيبة (ت276هـ)، وكتاب (الفصيح) لثعلب (ت291هـ)، ومنها (لحن العامة) لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ) و(تثقيف اللسان وتنقيح الجنان) لابن مكي الصقلي (ت 501هـ)، وكتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري (ت 516هـ)، وجميعها مطبوعة، وغيرها من المؤلفات، وهناك نوع آخر من التصانيف التي تصدّت لظاهرة اللحن، وهي

المعاجم اللغوية التي تحوي في طياتها نصوصًا كثيرة حكت ما يجري على ألسنة العامة والخاصة، وعالجته بالتخطئة حينًا، والتصويب حينًا آخر.

ومعجم (تهذيب اللغة) من أوائل المعجمات التي ضمت في متونها ألفاظًا عديدة للعامة، وغالب النصوص التي رواها الأزهري جاءت لبيان الأخطاء الواردة على ألسنة العوام، وقد يَعني باستعمال لعامة فشو الاستعمال وانتشاره على ألسنة الناس، وأحيانًا يطلق لفظ العامة ويريد به عامة القرّاء (الأزهري، د.ت: 139/2، 144/2، 296/8، 72/10)، وهذا الأخير غير معنية به هذه الدراسة.

وتنوعت نصوص الأزهري ما بين صيغ وتراكيب وأبنية ودلالات واستعمالات، وقد تناولت في بحث سابق دراسة المسائل ذات الصلة بالنحو والصرف، وأسميته: لحنُ العامةِ في مُعجمِ تَهذيبِ اللّغةِ دراسة نحوية وصرفيّة، ورأيت مسائل اللغة لا تقل أهمية عنها، وأنها جديرة بأن تناقش في بحث مستقل، فعزمت على دراستها في هذا البحث، وأسميته: لحنُ العامةِ في مُعجمِ تَهذيبِ اللّغةِ دراسة لغوية.

وقد سلكت فيه منهج الوصف والتحليل؛ بجمع مسائل اللغة والدلالة التي وردت في التهذيب، ونصّ عليها الأزهري على أنها من كلام العامة، وبدأت في تحليلها وعرضها على النصوص الفصيحة واستعمالات العرب، ومناقشة آراء العلماء، ثم الاستئناس باستعمالاتهم، والخروج برأي وسط للباحث في المسألة، إذ إن الحكم على اللفظ بالتخطئة والتصويب يجب أن يستوقف الباحثين، وأن يتحرّوا الدقة في إصدار الأحكام، وأن تكون أحكامهم مبنية على الدليل والتعليل.

ولم أقف على دراسة مماثلة في تهذيب اللغة، غير بحث محكّم نشر في جامعة الموصل عام (2013م) بعنوان: (الدخيل والمعرّب والأعجمي والمولد دراسة تأصيلية في تعليقات التهذيب اللغوية للأزهري)، للباحث: ضباعة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، وقد اطلعت عليه وألفيته يتناول الدخيل والمعرّب من لغات أعجمية، ولم يُعنَ بمسائل الضبط اللغوي والدلالة التي نصّ عليها الأزهري عند حديثه عن كلام العامة.

أما خطة البحث فقد جعلتها في مقدمة، وتمهيد، ذكرت فيه منهج الأزهري ومصادره في تناوله لكلام العامة، ومبحثين، وتفصيلهما على النحو الآتي:

المبحث الأول: المسائل المعجمية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل المعجمية في الأفعال، وفيه مسألتان:

1- قوزع الديك أو قنزع.

-2هَوَّشتُ الأمرَ وشوَّشتُه.

المطلب الثاني: المسائل المعجمية في الأسماء، وفيه إحدى عشرة مسألة:

1- البدّال والبقّال.

2- الجِرسام والجِلْسام والبِرسام.

3- أَخِرَّة أو أَحِزَّة.

2- الرَّطل أو الرِّطل والترطيل.

4- الصّمغان والصماغان والصامغان والصواران.

5- الضِّح والضِّيح.

6- قَلِيَّةٌ مُطَجَّنة أو مُطَنجَنة.

7- رَجلٌ مُعْوِر، أو مُعْوِز.

8- الفدَّان أو الفدَان.

9- الفَرْصة والفَرسة.

10- القَفَّان والقَبَّان.

11- النّفيَّة والنّبيّة.

المبحث الثاني: المسائل الدلالية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل الدلالية في الأفعال، وفيه مسألتان:

1- عايرت المكاييل وعاورتها وعيّرتها.

2- تيامَنَ وتشاءَم.

المطلب الثاني: المسائل الدلالية في الأسماء، وفيه اثنتا عشرة مسألة:

1- المأتم والمآتم.

2- الجنازة الميّت أو السرير؟

3- الحُمَة أو الحُمَّة إبرة العقرب أو السمّ.

4- الزّنْديق.

5- الزوج والزوجان.

6- العناد والمعاندة.

7- القازوزة والقاقوزة والقاقزَّة.

8- القافلة.

9- المثانة.

10- الميل أو الملمول.

11- التنزّه.

12- النّاصيَة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أولًا: مصادر الأزهري في تناوله ألفاظ العامة

يعدُّ معجم (تهذيب اللغة) من أهم المعجمات اللغوية ومن أوثقها وأدقها في تاريخ المعجم العربي؛ لما يتميز به من مادة ثرية موثقة؛ ذلك أن الأزهري جمع فيه بين النقل والرواية، حيث عني بالعزو الدقيق والرواية الصحيحة ووفرة المصادر، وقد صرّح في مقدمته بأنه لم يودع كتابه إلا ما صح له سماعًا من العرب أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفته (الأزهري، د.ت: 7/1)، ويؤكد هذا أيضًا في خاتمة الكتاب: "وهذا آخر الكتاب الذي سمّيته (تهذيب اللغة)، وقد حرصت ألا أودعه من كلام العرب إلاّ ما صحّ لي سماعًا، من أعرابيّ فصيح، أو محفوظًا لإمام ثقة، حسن الضّبط، مأمونٍ على ما أدّى" (الأزهري، د.ت: 497/15).

وقد تنوعت مصادر الأزهري في معجمه بين السماع والرواية والنقل عن علماء العربية، والإفادة من المعجمات السابقة له، كمعجم العين للخليل بن أحمد، ومعجم جمهرة اللغة لابن دريد، واعتمد في معجم التهذيب مصادر متعددة في اللغة والنحو والتفسير والقراءات.

وكان للأسر الذي تعرّض له الأزهري أثر كبير في صقل قدراته اللغوية، فبدأ بأخذ اللغة بالسماع من أفواه العرب، ويخبر عن نفسه بأنه كان يتجوّل بين الأمصار؛ ليتلقى اللغة مشافهة من أفواه العرب الذين لم يختلطوا بالأعاجم ولم يتسرّب اللحن إليهم، كهوازن وتميم وأسد، يقول: "وكنا نتشتّى الدّهناء، ونتربع الصّمَّان، ونتقيّظ السّتارَين (ابن خلكان، د.ت: 336/4)، ويقول أيضًا: "واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضًا ألفاظًا جمّة ونوادر كثيرة، أوقعتُ أكثرها في مواقعها من الكتاب، وستراها في موضعها إذا أتتْ قراءتك عليها إن شاء الله" (الأزهري، د.ت: 7/1).

وكان الأزهري كثير الاستشهاد من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف ورواياته، والشعر العربي الفصيح، وأقوال العرب ولهجاتهم، وذكر في مقدمته أنه اعتمد على النقل عن أئمة اللغة أيضًا، وقسّمهم إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى، ومن أهم من علمائها: أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وخلف الأحمر (ت108هـ)، والمفضّل الضَّبِّي (ت168هـ).

الطبقة الثانية، ومن أبرزهم: أبو زيد الأنصاري (ت245هـ)، وأبو عمرو الشيباني (ت206هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت207هـ)، والأصمعي (ت213هـ).

الطبقة الثالثة، ومن أبرزهم: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت222هـ)، واللّحياني (ت220هـ)، وأبو حاتم السجستانيّ (ت 248هـ).

الطبقة الرابعة، ومنهم: ثعلب (ت291هـ)، والمبرد (ت285هـ).

الطبقة الخامسة، ومنهم: أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت304هـ)، ونفطويه (ت323هـ).

ويُعدُّ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي من أبرز المصادر التي نقل عنها الأزهري في تهذيبه، لكنه كان كثير النقد له، إذ يرى أن كتاب العين من صنيع الليث (السيوطي، 1979: 270/2؛ الحموي، 1993: 30/5)، صنعه ونسبه للخليل ليضمن انتشاره بين الناس، يقول في مقدمته: "فمن المتقدمين: الليث ابن المظفر الذي نحَلَ الخليل بن أحمد تأليف كتاب (العين) جملةً لينفّقه باسمه، ويرغّب فيه منْ حوله. وأثبتَ لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ (الزركلي، 1995: 292/1) الفقيه أنه قال: كان الليث بن المظفّر رجلًا صالحًا، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب (العين)، فأحبَّ الليث أن ينفّق الكتابَ كلّه، فسمّى لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب: (سألت الخليل بن أحمد)، أو(أخبرني الخليل بن أحمد) فإنه يعني الخليل نفسه. وإذا قال: (قال الخليل) فإنما يعني لسان نفسه. قال: وإنما وقع الاضطراب في الكتاب من قبَل خليل الليث" (الأزهري، د.ت: 25/1).

وعلى الرغم من موقفه من كتاب العين، إلا أنه كثير الانتفاع منه، سواء من مادته، أو من منهجه، وهذا ظاهرٌ بيّنٌ.

ثانيًا: منهج الأزهري في دراسة ألفاظ العامة

سار الأزهري في تصنيف التهذيب على منهج صاحب العين بالاعتماد على مخارج الحروف، ومحاكاته في تقليب الكلمات والأبنية.

ويصرّح في مقدمته بهذا المنهج وتلك المحاكاة بقوله: "ولم أرَ خلافًا بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب (العين)، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقّفه إيّاه عن فيه. وعلمت أنه لا يتقدّم أحد الخليل فيما أسّسه ورسمه، فرأيت أن أحكيه بعينه لتتأمّله وتردّد فكرك فيه، وتستفيد منه ما بك الحاجةُ إليه، ثمّ أتبعه بما قاله بعض النحويين، ممّا يزيد في بيانه وإيضاحه" (الأزهري، د.ت: 25/1).

والمنهج الصوتي يقوم على ترتيب الأحرف العربية ترتيبًا صوتيًّا، يبدأ بأقصى مخارج الحروف في الحلق وأدخلها، وهو العين، ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع، حتى يأتي على آخر الحروف، وهو الياء، وهذا انتظامها: ع ح ه خ غ/ ق ك/ ج ش ض/ ص س ز/ ط د ت/ ظ ذ ث/ ر ل ن/ ف ب م/ و ا ي.

أما الأبنية فترتب ترتيبًا تصاعديًّا يبدأ بالثنائي، والأصل أن يبدأ بالعين مع ما يليها في المخرج، لكنه لم يذكر تأليف العين مع الحاء والخاء والغين والهاء لصعوبة ذلك لاتحاد المخرج؛ فبدأ بالعين والقاف مع تقليبها، ثم ينتقل إلى أبواب الثلاثي الصحيح، ويبدأ بالعين مع الحاء وما يثلثهما بترتيب الحروف، ثم العين مع الهاء وما يثلثهما، وهكذا إلى آخر الحروف، مع تقليب كل مجموعة ومراعاة عدم التكرار، ثم ينتقل إلى أبواب الثلاثي المعتل، فالرباعي فالخماسي (درويش، د.ت، ص17).

وأما منهج الشيخ الأزهري في عرضه للمواد وبيانه اللغوي للألفاظ فيتميز بالإكثار من الروايات والنقل من علماء اللغة السابقين، كما عني بضبط المفردات والإشارة إلى المهمل والمستعمل من الألفاظ (أبو سكين، 1981، ص 56)، وأما عرضه للألفاظ التي تجري على ألسنة العامة فيختلف بين استعمال وآخر، والغالب أنه ينقل تخطئة العلماء ويصرح بموافقته لهم، ثم يعلل لماذا عدّوه من استعمالات العامة، ومن ذلك نقله عن ابن السكيت والأصمعي: يقال قوزَعَ الديك ولا يقال قنزعَ، قال الأزهري: والأصل فيه قزَع، إذا عدا هاربًا وقوزَعَ فوعَلَ منه (الأزهري، د.ت: 32/1، 127/1)، وينقل عن ابن دريد أن بعض العرب تسمي داء الجِرسام: الجِلْسام، وتسَمّيه العامّة برْسَاما، يؤيده الأزهري ويعلل ذلك بأنه فارسيّ معرّب (الأزهري، د.ت: 109/13).

وقد يؤيد كلام العلماء ويستدل على صحته بالقرآن الكريم، أو بما صحَّ من كلام العرب، ومن ذلك ما نقل أن الزوج لا يطلق على الاثنين، خلافًا لما هو دارج بين العامة، وليس ذلك من مذاهب العرب، إذا كانوا لا يتكلمون بالزوج موحَّدًا في مثل قولهم: زوج حمام، ولكنهم يثنُّونَه، ويوقعون الزّوجين على الجنسين المختلفين، نحو: الأسود والأبيض، والحلو والحامض، ويستدل بقول الله

تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) [النجم: 45]، وقال: (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الأنعام: 143]، أراد ثمانية أفراد، دلَّ هذا على ذلك (الأزهري، د.ت: 105/11).

وقد يستدل بالحديث الشريف في إثبات صحة اللفظ، ومن ذلك ما نقله من أن العامة تقول للريح الحدبة: الفرسة بالسين، والمسموع من العرب بالصاد، وجاء في حديث قَيلَة: أنّ جوَيْرِيَةً لها كانت قد أخذتها الفَرصة (الأزهري، د.ت: 117/12).

وقد يردّ على العلماء تخطئتهم لبعض الألفاظ، ويستدل على ذلك بأنه خلاف الوارد عن العرب، ومن ذلك إجازته استعمال القافلة - وإن كانت مبتدئةَ السّفر- تفاؤلًا بقفُولها عن سفرها، قال: وظنَّ ابن قتيبة أنّ عوامّ الناس يغلَطون في تسميتهم المنشئين سفرًا قافلةً، وقال: لا تسمّى قافلةً إلاّ منصرفةً إلى وطنها، قال الأزهري: وهو عندي غلطٌ؛ لأنَّ العرب لم تزلْ تسمّي المنشئة للسّفَر قافلةً على سبيل التفاؤل، وهو سائغٌ في كلام فُصحائهم إلى اليوم (الأزهري، د.ت: 135/9).

وقد ينصّ على أن اللفظ من كلام العامة دون أن يذكر تعليلًا يؤيد رأيه، ومن ذلك: يقال للطابِقِ الذي يُقْلَى عليه اللحم الطاجِنُ وقَلِيَّةٌ مُطَجَّنة، والعامة تقول: مُطَنْجَنة (الأزهري، د.ت: 334/10)، ومنه ما نقله عن ابن الأعرابي: النَّفيّة، والنُّفْيَة: سفرة مدوَّرة تتخذ من خوص النَّخل، وعوام الناس بالحجازِ يسمّونها: النَّبيّة، وهي النّفيّة (الأزهري، د.ت: 341/15).

وأحيانًا يورد كلام العلماء دون أن يبدي رأيه فيه، فلا يُعلم هل هو يوافقه أو يرفضه؟ من ذلك ما نقله عن الأصمعي: عنَدَ فلان عن الطريق يَعْنِدُ عنُودًا إذا تباعد. ويقال: فلان يعاند فلانًا أي يفعل مثل فعله، وهو يعارضه ويباريه. قال: والعامّة يفسّرونه: يعاندُه: يفعل خلاف فعله. قال الأصمعي: ولا أعرف ذلك ولا أثبته، قال الأزهري: "وهذا الذي يعرفه العوامّ. وقد يكون العِناد معارضةً بغير الخلاف؛ كما قال الأصمعي" (الأزهري، د.ت: 131/2)، ومن ذلك ما نقله عن ابن الأعرابي أن المثانة هي مَوْضعُ الولَدِ من الأُنثى ومُستودَعُه منها، وهي عند عوَامّ الناس موضعُ البَول (الأزهري، د.ت: 79/15)، ولم يبين الأزهري رأيه في الاستعمالين، ونقل تخطئة الأصمعي استعمال العامّة المِيل لما تكحل به العينُ، إنما هو المُلْمُول، لم يبين رأيه فيه (الأزهري، د.ت: 252/15، 285).

المبحث الأول: المسائل المعجمية

المطلب الأول: المسائل المعجمية في الأفعال

1- قوزع الديك أو قنزع

جاء في التهذيب: "وقال ابن السكيت: يقال قوزَعَ الديك ولا يقال قنزعَ (ابن السكيت، د.ت، ص 330)، وقال أبو حاتم عن الأصمعيّ: تقول العامة إذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما: قنْزَع الدّيك؛ وإنما يقال قوزَع الدّيك إذا غُلِب؛ ولا يقال: قنزعَ. قلت: والأصل فيه قزَع، إذا عدا هاربًا وقوزَعَ فوعَلَ منه" (الأزهري، د.ت: 32/1، 127/1).

ووافقهم أكثر أهل اللغة (ابن قتيبة، 2003، ص 316)، غير أن بعض اللغويين أجازوا في هذا المعنى: قنزع الديك، فقال البشتي: معنى قوله قَوزَع الديك أنه نفَّش بَرائِلَه وهي قنازعه، قال الأزهري: غلط في تفسير قوزع أنه بمعنى تنفيش قنازعه، وظنَّ البشتيُّ بحدْسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة فأخطأ في ظنّه، وإنما قوزعَ فوعل من يقزع، إذا خفَّ في عدْوه، كما يقال: قونَس، وأصله قنس (الأزهري، د.ت: 33/1، 127/1)، وممن أجازه صاحب القاموس؛ إذ قال: "ويقال إذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما: قنزع الديك" (الفيروزآبادي، 1993، ص 977).

والذي يميل إليه البحث أن يقال: قوزع الديك إذا غُلِب وهرب من صاحبه، ويجوز أن يقال: قنزع الديك، إذا نفش ريشه؛ من القُنزعة التي هي الريش المجتمع في رأس الديك (ابن سيده، 1996: 348/2)، وهذا الاستعمال يوافق اللفظ المستعمل في عصرنا، فيقال: شعر مُقنزَع، وديك مقنزع إذا نفش ريشه.

2- هَوَّشتُ الأمرَ وشوَّشتُه

ينقل الأزهري تخطِئة أبي بكر بن الأنباري قول العامة: شّوَّشتُ الأمرَ؛ بمعنى خلطته وأفسدته، والصواب أن يقال: هَوَّشتُ الأمرَ (الأزهري، د.ت: 189/6).

وعدّه جماعة من العلماء في لحن العوام (الأنباري، 1992، ص 345)، غير أنه ورد في العين: "الوشوَشة: كلام في اختلاط وكذلك التشويش" (الفراهيدي، 2003: 299/6). قال الأزهري: "هذا خطأ، أمّا الوشوشة فهي الخفَّة، وأما التشويش فإن اللّغويين أجمعوا على أنه لا أصل له في العربية وأنه منْ كلام المولّدين. وأصله التهويش، وهو التخليط" (الأزهري، د.ت: 305/11).

ولكننا نرى بعض اللغويين أجازوا الوشوشة بمعنى الكلام المختلط (ابن فارس، 1999: 76/6). قال الجوهري التشويش: التخليط، وقد تَشَوَّشَ عليه الأمرُ" (الجوهري، د.ت، 1009/3).

وبناءً عليه فلا مانع -عند البحث- من إجازة هذه الألفاظ الدارجة على ألسنة الناس اليوم، فيقال: هوّشتُ الأمر على الأصل، وشوشته بمعنى أفسدته، والتشويش التخليط.

المطلب الثاني: المسائل المعجمية في الأسماء

-1البدّال والبقّال

جاء في التهذيب: العرب تقول للذي يبيع كل شيء من المأكولات: بدّال. قال أبو الهيثم: والعامة تقول: بقّال (الأزهري، د.ت: 94/14)، وفي القاموس: "والبقال- لبيّاع الأطعمة- عامية، والصحيح: البدّال" (الفيروزآبادي، 1993، ص 1250). وقال أَبو حاتم: سمي البدّال بدَّالًا لأَنه يبدّل بيعًا ببيع، فيبيع اليوم شيئًا وغدًا شيئًا آخر (ابن منظور، 2003: 48/11).

وقد ورد استعمال البقّال عند بعض أئمة العربية، ومن ذلك ما جاء في الجمهرة عن أبي عبيدة قال: كان رجل من بني قيس بن ثعلبة بالبصرة وكان جَلْدًا، فجاء إلى بقّال ليشتريَ منه شيئًا بدانق، فاستربح البقّال في الوزن، فوجأه بين جيده وعاتقه وَجْأَةً فقتله، فحُملت دِيَةُ الرجل على عاقلته" (ابن سيده، 1987: 677/2). وورد استعماله أيضا في المحيط (ابن عباد، 1994: 359/6) والمخصص (ابن سيده، 1996: 142/5).

والذي يظهر للباحث جواز الاستعمال الدارج بين الناس اليوم (البقّال)، لبائع المأكولات ونحوها، ولعلّ الأصل فيه أنه كان يطلق على بائع البقول، فأصبح يعم كل ما يباع من مأكولات.

2- الجِرسام والجِلْسام والبِرسام.

الجُرْسُم والجِرسام قيل هو السمّ الزعاف (ابن عباد، 1994: 223/7، وابن فارس، 1999: 513/1، وابن منظور، 2003: 96/12)، وقيل: الموم، وهو مرض الجدري (ابن سيده، 1996: 482/1، 223/7؛ ابن منظور، 2003: 566/12)، وقد يبدلون الراء لامًا، فيقال: الجِلْسام، وينقل الأزهري عن ابن دريد أن بعض العرب تسميه البِرسام، قال: "جرْسامٌ وجلْسام للَّذي يُسَمّيه العامّة برْسَاما" (الأزهري، د.ت: 166/11)، وهو عنده فارسيّ معرَّب (القرشي، د.ت: 1120/2، 1202/2)، وأشار إلى ذلك الأزهري أيضًا، بقوله: "البرسام: المومُ، ويقال لهذه العلة: البرْسام، كأنه معرّب" (الأزهري، د.ت: 109/13)، كما أنه جرى على لسانه وعلى غيره من اللغويين (الفراهيدي، 2003: 422/8).

وقد ورد لفظ البرسام في حديث أنس بن مالك -ﷺ- قال: أتى رسُولَ اللهِ - ﷺ - نفَرٌ من عُرَيْنَةَ فأَسْلَمُوا وبَايَعُوهُ، وقد وقَعَ بالْمَدِينَةِ المُومُ وهو الْبرْسَامُ..." (مسلم، د.ت: 1298/3).

وعليه فلا مانع من قبول اللفظ واستعماله.

-3أَخِرَّة أو أَحِزَّة.

جاء في التهذيب عن الأصمعي: الأخرّة: واحدها خرير، وهي أماكن مطمئنة تنقاد بين الربوتين. وأنشد (ابن ربيعة، 2004، ص100):

بـــأَخِرَّةِ الثَّلَبُـــوتِ يَرْبَـــأُ فوقَهـــا قَفْـــرَ المَراقـــبِ خَوْفَهـــا آرامُهـــا

فأما العامة فتقول: أَحِزَّة، وإنما هو بالخاء (الأزهري، د.ت: 300/6)، ومفرد الأَحِزَّة الحزيز، وقد رواها بالحاء غير واحد من أهل اللغة، وقال ابن فارس: " الحزيز وهو مكان غليظ منقاد والجمع أحزة، قال: بأحزة الثلَبوت" (ابن فارس، 1999: 8/2).

ولعلّ ذلك عائد إلى نقطة الإعجام، فهناك من عدّها على الحرف الثاني (أخِرّة)، وهناك من عدّها على الحرف الثالث، فقال: (أحِزّة)، فلعله من التصحيف.

وقد تكون كلتا الروايتين صحيحة، فالأَخِرَّة واحدها الخرير، والأَحِزة، واحدها الحزيز، وكلا المعنيين صحيح، كما أن كلا اللفظين وارد.

-2 الرَّطل أو الرِّطل والترطيل

يُستعمل الرِّطل لما يُكال به ويوزن، قال الأزهري نقلا عن الأصمعيّ: "الرِّطل بكسر الراء الذي يوزن أو يكالُ به، وأنشد بيتَ ابن أحمر الباهلي قال (ابن المثنى، د.ت، 30/1؛ ابن سيده، 1985: 352/3):

لهـــا رِطْـــلٌ تكيـــلُ الزّيـــتَ فيـــه وفـــلّاحٌ يَســـوقُ بهـــا حِمـــارا

وأما الرَّطل بالفتح فالرّجل الرّخْوُ اللّيّن (الجوهري، د.ت: 1709/6). قال: ومما تخطئ العامّةُ فيه قولهم: رطَّلتُ شَعْري: إذا رجَّلْته، وأمّا الترطيل فهو أن يليّن شعره بالدُّهن والمسح حتى يلين ويبرق، وهو من قولهم : رجل رَطل، أي: رخو.

قال: ورطَلْتُ الشيء رطْلًا- بالتخفيف- إذا ثقلته بيدك، أي: رزَنْته لتعلم كم وزنُه" (الأزهري، د.ت: 217/13).

ووافق ابنُ دريد الأصمعيَّ بالقول بكسر راء الرِّطل للدلالة على ما يكال به ويوزن (ابن سيده، 1987: 758/2)، غير أننا نرى أكثر علماء اللغة أجازوا الفتح أيضًا للدلالة على هذا المعنى (الفراهيدي، 2003: 413/7). وبعضهم نقل الفتح عن الكسائي (البعلي، 1981، ص 8).

والرَّطل والرِّطل- بالكسر والفتح- يطلق على الرجل الرخو اللين (ابن سيده، 1985: 145/9).

وأمّا قولهم: رطّلتُ شعري إذا رجَّلتُه، فلم أجده في المعاجم، والوارد: رطلَ الرجلُ شَعَرَه، إذا كسّره وثناه ترطيلًا (ابن منظور، 2003: 286/11)، ورَطَّل شعرَه: لَيَّنه بالدُّهْن (ابن منظور، 2003: 286/11). وحكى ابن الأَعرابي: رَطَّل شعره إِذا أَرخاه وأَرسله من قولهم رجل رَطْلٌ إِذا كان مسترخيًا (ابن منظور، 2003: 286/11).

وبناء على ذلك فالأصل في الرِّطل لما يوزن ويكال الكسر، ويجوز الفتح، وأما رَطلُ الشعر وترطيلُه فمعناه تليينُه بالدهن، أو إرخاؤه وإرساله.

4- الصّمغان والصماغان والصامغان والصواران

جاء في التهذيب: قال الليث: الصمغُ ما يسيل من الشجرة إذا جمد، والقطعةُ منها: الصمغةُ، والجميع الصمغ، والصّمغان: ملتقى الشفتين مما يلي الشدقين. (الفراهيدي، 2003: 375/4).

وقال أبو عبيدة: الصّماغان منتهى الشدقين، وهما: الصامغان. وقال ابن الأعرابي: هما مجتمع الرّيق في جانب الشّفة، ويسميهما العامة الصّوارين(الأزهري، د.ت: 16/8)، وعلى ذلك بعض أهل اللغة (الصغاني، 1978: 352/1).

والظاهر أن لفظ العامة (الصِوَارين) -بتخفيف الواو- كما هو ضبط التهذيب واللسان لا يراد به التلحين، وإنما الدلالة على الاستعمال الشائع لهذا المصطلح، وفي القاموس المحيط: "والصِّواران بالكسر: صماغا الفم"(الفيروزآبادي، 1993، ص 548).

ولم أطّلع على من ذكر الواحد من الصوارين بهذا المعنى، وإنما قالوا: الصِّوَار والصُّوَار لغتان، ومعناها: الرائحة الطيبة، ويطلقان على القليل من المِسْك، وعلى القطيع من البقر، والجمع: صيران، والصَّوْرة شبه الحِكَّة يجدها الإنسان في رأْسه حتى يشتهي أَن يُفَلِّي(ابن منظور، 2003: 475/4-476)، وضبط الزبيديّ الصّوّارين- بمعنى الصماغين- بتشديد الواو (الزبيدي، د.ت: 364/12)، والصّوّار لغة في الصّوار، ويقال: عصفورٌ صَوَّار: للذي يجيب إذا دعي (الجوهري، د.ت: 717/2).

ويخلص البحث إلى جواز استعمال الصوارين بهذا المعنى، وجاء الحديث في الحث على السواك: "نظفوا الصماغين، فإنهما مقعدا الملكين" (لخطابي، د.ت: 131/2)، وروي: "تعهدوا

الصِّوارين، فإنهما مقعد الملك"(الزمخشري، د.ت: 316/2). وقد قال الزمخشري معلقًا: "والصماغان والصامغان والصواران: ملتقيا الشدقين" (الزمخشري، د.ت: 316/2).

5-الضِّح والضِّيح

نقل الأزهريّ عن الليث: يقال: الريحُ والضِّيحُ، تقويةٌ للَفْظِ الريح، فإذا أفرَدْتَه فليس له معنى (الفراهيدي، 2003: 267/3). قال الأزهريّ: وغيرُ الليث لا يجيز الضِيحَ. وقال أبو عبيد: جاء فلان بالضِح والريح (ابن السكيت، د.ت ص295، وابن قتيبة، 2003، ص 316)، قال: ومعنى الضِّح: الشمسُ، أي: إنما جاء بمثل الشّمس والريح في الكثرَةِ. قال: والعامّة تقول: جاء بالضِيح والريح، وليس الضِّيحُ بشيء (الأزهري، د.ت: 104/5).

ولفظ (الضّيح) في العين تقوية للريح وإتباع له، وإذا ذُكر منفردًا- دون الريح- فلا معنى له. ويرى الأزهري أن غير الليث لا يجيز الضيح، وجعله أبو عبيد من كلام العامة (الفراهيدي، 2003: 13/3)، وإنما الصحيح عنده أن يقال: الضّحّ والريح، ومعنى الضحّ: الشمس.

والإتباع من سنن العرب، قال ابن فارس: للعرب الإتباع، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو رويها إشباعًا وتوكيدًا، كقولهم: جائع نائع، وساغب لاغب، وعطشان نطشان (ابن فارس، 1910، ص 69). وأنكر أبو الطيب اللغوي أن يقع الإتباع في كلمة تبدأ بالضاد، يقول: "وَلَمْ نَجِدْ في الإتْباعِ ولا في التَّوكيدِ حَرفًا أَوَّلُهُ ضادٌ ولا طاءٌ ولا ظاءٌ" (ابن عباد، 1994: 156/3).

وعدّ أكثر اللغويين الضّيح من كلام العامة، منهم ابن السكيت (ابن السكيت، د.ت ص295)، وابن قتيبة (ابن قتيبة، 2003، ص 316)، وابن دريد (ابن سيده، 1987: 99/1)، وابن فارس (ابن فارس، 1999: 359/3)، والجوهري (الجوهري، د.ت: 386/1)، وابن منظور (ابن منظور، 2003: 524/2)، وغيرهم.

يقول ابن سيده: "الضح: الشمس، وقيل: ضوؤها عامة، وقيل: هو ضوؤها إذا استمكن من الأرض، وقيل: هو قرنها يصيبك، وقيل: كل ما أصابته الشمس ضحّ، وجاء بالضح والريح، أي: بما طلعت عليه الشمس وجرت عليه الريح، ومن قال: الضيح في هذا المعنى، فقد أخطأ عند أكثر أهل اللغة، وإنما قلنا: عند أكثر أهل اللغة، لأن أبا زيد قد حكاه (الفراهيدي، 2003: 13/3)، وإنما الضيح عند أهل اللغة لغة في الضح الذي هو الضوء" (ابن سيده، 1985: 490/2).

وممن أجاز إتباع لفظ الضِيح للريح الصاحب بن عباد، فقد جاء في المحيط: "ويقولونَ: ريْحٌ ضِيْحٌ، إتْباعٌ. والضّاحةُ: البصَرُ، ما أجْودَ ضاحتَه، وكأنّه من الضّيْحِ الذي هو نوْرُ الشّمْسِ" (ابن

عباد، 1994: 156/3)، وحكى ابن فارس: "ويقولون: جاء بالضيح والريح، الضيح: ضوء الشمس، والريح معروفة، أي: جاء بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الريح. وأنشد (ابن فارس، د.ت، ص37؛ الزبيدي، د.ت: 565/6؛ ابن فارس، 2010، ص37):

والــرِّيحُ لِلهِ وَمَــا فــي الــرِّيحِ والشَّــمْسُ فــي اللُّجّــةِ ذَاتُ الضــيّحِ"

ويمكن قبول الضِّيح منفردًا دون الريح على أن يكون لغة في الضّحّ، وقد جاء في العين: "الضِّحُّ والضِّيحُ: ضوءُ الشمسِ إذا استمكنَ من الأرض" (الفراهيدي، 2003: 13/3)، كما يمكن قبوله أيضًا تابعًا للريح، ويكون المراد بنحو قولهم: جاء بالريح والضيح، جاء بما جرت عليه الريح، وطلعت عليه الشمس، ولعله الأقرب في الوزن ليكون تابعًا للريح، وفي الحديث: "ولو مات يومئذٍ كعبٌ عن الريحِ والضِيح لورثه الزبير" (لخطابي، د.ت: 211/2).

وورد لفظ (الضَّيح)- بالفتح- وهو مصدر ضُحْتُ اللبن ضَيحًا إذا مزجتُهُ بالماء (ابن سيده، 1987: 549/1)، وليس المعني في هذه المسألة.

6- قَلِيَّةٌ مُطَجَّنة أو مُطَنجَنة.

يقال للطابِقِ الذي يُقْلَى عليه اللحم الطاجِنُ وقَلِيَّةٌ مُطَجَّنة، والعامة تقول: مُطَنْجَنة (الأزهري، د.ت: 334/10).

والذي يظهر أن هذا اللفظ معرّب، قال الجوهري: "الطَّيْجَنُ والطاجِنُ يُقْلى عليه، وكلاهما معرَّب لأَن الطاء والجيم لا يجتمعان في أَصل كلام العرب" (الجوهري، د.ت: 2157/6).

7 -رَجلٌ مُعْوِر، أو مُعْوِز.

جاء في التهذيب: أعورت: أمكنت، ومكان مُعوِر إذا كان مخوّفًا، وقال أبو حاتم عن الأصمعي: رجلٌ مُعوِر وزقاقٌ مُعوِر، والعامة تقول: معوز- بالزاي- ولا يجوز ذلك (الأزهري، د.ت: 110/3، 116)، وفي الجمهرة: رجل مُعْوِر: قبيح السريرة (ابن سيده، 1987: 775/2).

وفي حديث أَبي بكر- ﷺ- : "رأَيته وقد طلَع في طريقٍ مُعْوِرةٍ حزنة" (الزمخشري، د.ت: 38/3)، أَي: ذات عَوْرة يُخاف فيها الضلال والانقطاع (ابن منظور، 2003: 616/4).

وعدّ الأزهريّ إبدال الراء زايًا من كلام العامة، فلا يقال: رجلٌ مُعوِز، لأن أصل العَوَز: الفقر، وأَعوَز الرجلُ فهو مُعْوِز ومُعْوَز: ساءت حاله وأَعوَزهُ الدهرُ: أدخل عليه الفقر (ابن سيده، 1996: 358/4).

والذي يترجح للبحث أن الصواب أن يقال: رجلٌ مُعوِر ومكان مُعوِر، للرجل والمكان اللذين يصيبان الشخص بالرعب والخوف الحسّي، ولا يقال: مُعوِز، ولعلّ هذا التحريف من العامة ناتج عن الخوف المعنوي الموجود في العَوَز، وهو الفقر.

8-الفدَّان أو الفدَان

ينقل الأزهري عن أبي عبيد عن أبي عمرو: "الفدَان واحد الفَدَادين، وهي البقَر التي يحرث بها"، ويقول بأن الفدَان، بتخفيف الدال لا بالتشديد؛ خلافًا لما ورد من قول الشاعر يصف الجُعل (الزمخشري، 1992: 323/4):

أســـوَدُ كالليـــل ولـــيسَ باللَّيـــل لـــه جناحَـــان ولـــيس بـــالطَّيرِ

يَجـــرُّ فـــدَّانًا ولـــيس بـــالثَّورِ

قال الأزهري :"فجَمع بين الراء واللام في القَافية وشدّد الفدّان، وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي، قال: هو الفدَانُ بتخفيف الدال، وقال أبو حاتم: تقول العامةُ: الفدَّانُ، والصواب الفدَانُ بالتخفيف" (الأزهري، د.ت: 100/14).

ويستخدم الفدّان؛ بتشديد الدال في لغتنا المعاصرة- خاصة في مصر والسودان- وحدة مساحة لقياس الأراضي الزراعية، وهذا يخالف ما ذكره الأزهري من طريقين، الأولى تشديد الدال، والثانية استعماله بهذا المعنى.

والذي يرتضيه البحث قبول هذه الدلالة للفدّان، بتشديد الدال أيضًا، ومما يؤيد قبوله ما ذكره الجوهري في معنى الفدّان: آلة الثورين للحرث، وهو فعَّال بالتشديد(الجوهري، د.ت: 2176/5)، ونقل صاحب اللسان عن ابن بري: وأَما الفَدَّان- بالتشديد- فهو المبلغ المتعارف، وهو أَيضًا الثور الذي يحرث به، وحكى ابن بري عن أَبي الحسن الصِّقِلِّي في ترجمة عين قال: الفَدَان بالتخفيف الآلة التي يحرث بها، (ابن منظور، 2003: 321/13).

وجاء في المعرّب للجواليقي: "قال أبو بكر: الفدان نبطي معرّب فإن شئت فشدده وإن شئت فخففه" (الجواليقي، 1998، ص476).

ولعل اللفظ اعتراه تطور دلاليّ انتقل فيه من هذه الدلالات التي وردت في المعاجم لتدل على معنى مساحة الأرض، وقد ورد من معاني الفدّان: المزرعة (ابن منظور، 2003: 321/13).

وقال الزبيدي: "ثم استُعير منه الفدَّان، بالتَّشْديدِ، لجزءٍ من الأرضِ المحْدُودةِ على أَرْبَعة وعشْرين قيرَاطًا" (الزبيدي، د.ت: 499/35).

9- الفَرْصة والفَرسة

يذكر الأزهري ما جاء في حديث قَيلَة: أنّ جوَيْرِيَةً لها كانت قد أخذتها الفَرصة (ابن سلام، 1964: 51/3)، ثم يذكر قول أبي عبيد: "العامة تقول لها: الفرسة بالسين، والمسموع من العرب بالصاد وهي ريحُ الحدبة" (الأزهري، د.ت: 117/12). وأشار إلى ذلك ابن سلام في غريب الحديث.

والفرصة عند أهل اللغة: الريح التي يكون منها الحدب (الأزهري، د.ت: 282/12؛ الجوهري، د.ت: 1048/3؛ ابن منظور، 2003: 65/7)، وقد ورد ذكر الفَرسة بهذا المعنى أيضًا، قال ابن دريد: "والفَرْسة: ريح تصيب الإنسان في ظهره فتُزيل فقارَه فيحدب" (ابن سيده، 1987: 817/2؛ ابن سيده، 1996: 153/1؛ ابن سيده، 1985: 483/8)، والظاهر أن الفَرصة والفَرسة بهذا المعنى لغتان(ابن منظور، 2003: 65/7)، وجاء في المحيط: "وهي بالسين أعرف" (ابن عباد، 1994: 131/8).

وعليه فقبول اللغتين أولى من ردّ إحداهما.

10- القَفَّان والقَبَّان

جاء في التهذيب: "قال الأصمعي: قَفَّانُ كلِّ شيء جِماعُه واستقصاء معرفته، يقول أبو عبيد: أكون على تتبُّع أمره حتى أستقْصي علمه وأعرفه، ولا أَحْسَبُ هذه الكلمة عربية، إنما أَصلها قَبَّان، ومنه قول العامة: فلان قَبَّانٌ على فلان إذا كان بمنزلة الأَمين عليه، والرئيس الذي يتتبَّع أَمره ويحاسبه، ولهذا قيل لهذا الميزان الذي يقالُ لهُ القبّانُ قبَّان" (الأزهري، د.ت: 238/8).

وقالوا: جاء على قفَّانِ ذلك: على أثره (ابن سيده، 1987: 1240/3؛ ابن سيده، 1985: 139/6)، وفي حديث عمر- ﷺ- حين قال له حذيفة: إنك تستعين بالرجل الذي فيه، وبعضهم يرويه بالرجل الفاجر، فقال عمر: إني أستعمله لأستعين بقوته ثم أكون على قَفّانه (ابن سلام، 1964: 239/3)،. قال ابن الأثير: "يقال أتيته على قفّان ذلك وقافيته، أي: على أثره، يقول: أستعين بالرجل الكافي القوي وإن لم يكن بذلك الثقة، ثم أكون من ورائه وعلى أثره أتتبع أمره وأبحث عن حاله، فكفايته تنفعني ومراقبتي له تمنعه من الخيانة، وقَفَّان فَعَّال من قولهم: في القفا القفن، ومن جعل النون زائدة فهو فَعْلان، وذكره الهروي والأزهري في (قفف) (الأزهري، د.ت: 238/8) على أن النون زائدة، وذكره الجوهري في (قفن) فقال القَفَّان: القفا والنون زائدة (الجوهري، د.ت: 2184/6)، وقيل: هو معرّب قبّان الذي يوزن به، وقيل: هو من قولهم: فلان قبان على فلان وقفان عليه، أي أمين يتحفظ أمره ويحاسبه" (الجزري، 1979: 92/4).

11- النّفيَّة والنّبيّة

نقل الأزهري عن ابن الأعرابي: "النَّفيّة، والنُّفْيَة: سفرة مدوَّرة تتخذ من خوص النَّخل، وعوام الناس بالحجازِ يسمّونها: النَّبيّة، وهي النّفيّة" (الأزهري، د.ت: 341/15؛ ابن سيده، 1985: 496/4).

والذي يظهر أن لفظ النّبيّة فارسي معرب، وجاء في القاموس: النبيَّة، كغنيّة: سفرة من خوص، فارسية معربها: النفية بالفاء (الفيروزآبادي، 1993، ص 1722).

المبحث الثاني: المسائل الدلالية

المطلب الأول: المسائل الدلالية في الأفعال

1- عايرت المكاييل وعاورتها وعيّرتها.

جاء في التهذيب أنَّ أَبا عبيد روى عن الكسائي والأصمعيّ وأبي زيد أَنهم قالوا جميعًا: عايَرْتُ المكاييلَ وعاوَرْتها ولم يجِيزوا عَيَّرتها، وقالوا التَّعْيير بهذا المعنى لحن (الأزهري، د.ت: 107/3؛ ابن قتيبة، 2003، ص 294؛ ابن سيده، 1996: 440/3)، وفي العين: "عايرته، أي: سويته عليه، فهو المعيار والعيار، وعيَّرتُ الدنانيرَ تعييرًا إذا ألقيت دينارًا فتوازن به دينارًا دينارا، والعيار والمعيار لا يقال إلا في الكيل والوزن" (الفراهيدي، 2003: 239/2).

قال الأزهري: "وفرّق الليث بين عايرت وعيّرت فجُعِلتْ عايرت في المكيال وعيّرت في الميزان. والصواب ما رويناه لأبي عبيد عن أصحابه في عايرت وعيّرت فلا يكون عيّرت إلاّ من العار والتعيير" (الأزهري، د.ت: 107/3).

والذي يرتضيه البحث ما ذكره صاحب العين من أنّ العيار تقدير المكيال والميزان، ومنه قيل: عيّرت الدنانير، أي وزنتها واحدًا واحدًا، وعيّرت فلانًا، أي ذممته من العار، وعلى ذلك سار بعض العلماء (ابن عباد، 1994: 144/2).

2- تيامَنَ وتشاءَم

ورد عن ابن السّكيت (ابن السكيت، د.ت ص294)، يقال: يامنْ بأصحابك، وشائمْ بهم، أي: خذ بهم يمينًا وشمالًا، ولا يقال: تيامنْ بهم، ولا تياسرْ بهم، ويقال: تيامن القومُ وأيْمَنُوا، إذا أتَوا اليَمَن (الأزهري، د.ت: 299/11).

وقال ابن الأنباريّ: العامّة تغلط في معنى (تيامن) فتظن أنه أخذ عن يمينه، وليس كذلك معناه عند العرب، إنما يقولون: تيامنَ، إذا أخذ ناحية اليَمَن، وتشاءمَ، إذا أخذ ناحية الشام، ويامنَ، إذا أخذ عن يمينه، وشاءمَ، إذا أخذ عن شماله.

قال النبيّ -ﷺ-: "إذا نشأت بَحرِيّةً ثم تشاءمت فتلك عَينٌ غُدَيقَة" (ابن الجوزي، 2004 - 2005: 140/2)، أراد: إذا ابتدأت السّحابة من ناحية البحر ثم أخذت ناحية الشّام، ويقال: أشأم الرّجُل وأيمن، إذا أراد اليمين، ويامن وأيمن أيضًا، إذا أراد اليمنَ، ويقال: لناحية اليمن: يمين، ويمَن (الأزهري، د.ت: 378/15).

وفي الصحاح: "يقال: يامِنْ يا فلان بأصحابك، أي: خذ بهم يمنةً، ولا تقل: تيامنْ بهم، والعامة تقوله" (الجوهري، د.ت: 3220/6).

وخطّأ الحريري أن يقال لمن أخذ يمينًا: تيامن، ولمن أخذ شمالا: تشاءَم، وقال: الصواب فيهما: تيمّنْ وتشأّمْ (القرني، 1417، ص213).

ولا يرى البحث مانعًا من قبول هذه الدلالات لتيامَنَ وتياسرَ وتشاءَم، فقد استشرتْ وسرت في أوساط الناس من قديم الزمان، وقد أجازها الزبيدي، (الزبيدي، د.ت: 445/32)، والمعجم الوسيط (1066/2)، واستدلّ الزبيدي بالحديث: "فأمَرَهُم أن يتَيَامَنُوا عن الغَميمِ" (الزمخشري، د.ت: 346/1)، أي يأخُذُوا عنه يَمينًا (الزبيدي، د.ت: 303/36).

وقال ابن بري: "لا ينكر أن يقال: تيامن إذا أخذ من ناحية اليمن أو اليمين؛ لأن الأصل فيهما واحد، وقال ابن الكلبي "(الذهبي، 1413: 102/10): وإنما سميت اليمن بهذا الاسم لتيامنهم إليها، وقال ابن عباس: "لما انتشرت الناس تيامنت العرب إلى اليمين فسميت بذلك" (القرني، 1417، ص213).

المطلب الثاني: المسائل الدلالية في الأسماء

1- المأتم والمآتم

يبين الأزهري المراد بالمأتَم، وهو النساء يجتمعن في فرح أو حزن، وليس المراد به النياحة والحزن، يقول: "قال أبو بكر: العامة تغلط فتظنّ أنَّ المأتم النّوْح والنّياحة، والمأتم: النّسَاء المجتمعاتُ في فرح أو حزن"، وأنشد (ابن قتيبة، 1958، ص 767):

عَشِـيَّةَ قـامَ النّائِحـاتُ وشُـقِّقتْ جُيـوبٌ بأَيْـدي مَـأْتَمٍ وخُـدُودُ

فجعل المأْتم النساء ولم يجعله النِّياحة (الأزهري، د.ت: 242/14)، ثم ذكر بيت ابن مقبل في الفرح (العامري، 2004، ص161):

ومَـأْتمٍ كالـدُّمى حـور مَـدامِعها لـم تَيْـأَس العَـيْشَ أَبكـارًا ولا عُونـا

والمأتم عند العامَّة: المصيبة، يقولون: كنّا في مَأْتَمِ فلان، والصواب أَن يقال: كُنَّا في مَناحة فلان (ابن منظور، د.ت: 4/12).

وأجاز ابن بري إطلاق المأتم على النوح والحزن، يقول: لا يمتنع أَن يقَع المأْتَم بمعنى المناحةِ والحزْن والنَّوْحِ والبُكاء؛ لأَن النساء لذلك اجْتَمَعْنَ والحُزْن هو السبب الجامع، ويستدل على ذلك بقول الشاعر (ابن منظور، د.ت: 4/12):

والنـاسُ مَـأْتمُهم عليـهِ واحـدُ فـي كـل دار رَنَّـةٌ وزَفِيـرُ

وقول الآخر (سيبويه، د.ت: 129/1، 188/4، ابن منظور، د.ت: 4/12):

أَفـي كـلِّ عـامٍ مَـأْتَمٌ تَبْعَثُونَـه علـى مِحْمَـرٍ ثَوَّبْتُمـوه ومـا رضَـا

والذي يظهر أن الأصل في المأتم هو مجتمع الرجال والنساء في الحزن والسرور، ثم خُصّ به اجتماع النساء للموت والعزاء كما ذكر بعض العلماء، وقيل: هو للشواب منهن (ابن منظور، د.ت: 3/12).

2-الجنازة: الميّت أو السرير؟

ذكر الأزهري عن الأصمعي: الجِنازَةُ بالكسر هو الميّت نفسُه، والعوام يتوهّمُونَ أنه السرير، تقول العرب: تركته جنَازَةً أي ميْتًا، وقال أبو داود المصَاحِفيُّ (المزي، د.ت: 4/380): قلت للنضر: الجنَازَةُ هو الرجل أو السرير؟ فقال: السرير مع الرجل، قال: وسمعت عبيد الله بن الحسن يقول: سُمِّيت الجنازة؛ لأن الثياب تجمع والرجلُ على السرير (الأزهري، د.ت: 329/10).

وفي العين: والجَنازة- بنصب الجيم وجرها- :الإنسان الميت، والشيء الذي ثقل على قوم واغتموا به أيضا، وبعضهم أنكر الفتح (الفراهيدي، 2003: 70/6).

والجِنازة- بالكسرِ أيضًا- تطلق على خشَب الشّرجَعِ (ابن منظور، د.ت: 179/8)، وتطلق على المرِيْض. ويقال: رُمِيَ في جِنازَتِه: أي ماتَ. وسمِّيتِ الجنازةُ بذلك لأنّها مجْمُوعَةٌ مهيَّأَةٌ، من قوْلهم: جنِزَ

الشَّيْءُ فهو مجْنُوْزٌ، أي: جمِعَ، ومن جنَزْتُ الشَّيْءَ، أي ستَرْته (ابن عباد، 1994: 26/7)، وقال ثعلب: الجِنازة بالكسر السرير، وبالفتح الميت (الأزهري، د.ت: 329/10).

ويقال للسرير إذا سُوّي عليه الميت وهُيّئ للدفن جِنازة، بكسر الجيم، ولا يسمى جِنازة حتى يشد الميت مكفنًا عليه، وأما الجَنازة بفتح الجيم، فهو الميت نفسه، يقال: ضُرِب فلانٌ حتى تُرك جَنازة (الأزهري، 1399، ص125). وقال ابن سيده: "ولا يقال لها جنازَة إلا وفيها ميت وإلا فهي سرير أو نعْشٌ" (ابن سيده، 1996: 133/5).

ويظهر من هذا الاختلاف بين اللغويين أن الأمر في ذلك واسع، ولعلّ لفظ الجنازة - بكسر الجيم وفتحها- اعتراه تطور في الدلالة ليشمل السرير والميت معًا بعد أن كان يطلق على أحدهما.

3- الحُمَة أو الحُمَّة: إبرة العقرب أو السمّ.

يرى الأزهري أن الأصل في الحُمَة تخفيف الميم، ومعناها: سمُّ كل شيء يلدغ، وليست إبرة العقرب كما يظن العامة، وأورد ما جاء في العين: "والحمة عند العامة إبرة العقرب والزنبور ونحوهما، وإنما الحُمَة: سم كل شيء يلدغ أو يلسع" (الفراهيدي، 2003: 313/3)، وروي عن ابن الأعرابيّ: يقال لِسُمّ العقرب الحُمَةُ والحُمَّة، قال الأزهري: "ولم أسمع التشديد في الحُمّة لغير ابن الأعرابيّ ولا أحسبه رواه إلا وقد حفظه عن العرب (الأزهري، د.ت: 178/5).

وبناء عليه فالأصل أن يطلق على سُمّ العقرب (الحُمَة)، ولا بأس من التشديد (الحُمَّة) على ما رواه ابن الأعرابيّ.

4- الزّنْديق

تقول العرب: رجل زَنَدَق وزَنْدقيّ إذا كان شديد البخل(الأزهري، د.ت: 298/9)، ثم تطورت دلالة هذا اللفظ ليعني من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية (الفراهيدي، 2003: 255/5)، فصارت الزندقة تعني الإلحاد، وكثر استعمال مصطلحات الزنديق والزندقة والزنادقة في كتب العقائد.

وينقل الأزهري كلام ثعلب أنّ استعمال الزندقة بهذا المعنى إنما هو من كلام العامة، يقول: "وليس في كلام العرب زِنْدِيق وإنما تقول العرب: رجل زَنْدَق وزَنْدَقِيّ، إذا كان شديد البخل، فإذا أَرادت العرب معنى ما تقوله العامة قالوا: مُلْحِد ودَهْرِيّ" (الأزهري، د.ت: 298/9). وفي اللسان: "الزنديق:

القائل ببقاء الدهر، فارسي معرّب، وهو بالفارسية زَنْدِ كِرَايْ، يقول بدوام بقاء الدهر" (ابن منظور، د.ت: 147/10)

ويميل البحث إلى صحة استعمال الزنديق بمعنى الملحد، وقد يكون اعتراه ما اعترى كثيرًا من الألفاظ من تطور لغوي، حيث نرى في اللفظ توسيع الدلالة، ثم إن هذا اللفظ جرى على ألسنة كثير من العلماء، كالإمام الشافعي (الشافعي، د.ت: 45/7) والإمام أحمد (ابن حنبل، 1981: 430/1، 11/3) وغيرهما.

5- الزوج والزوجان

الزوج في اللغة خلاف الفرد، وزوج المرأة بعلها، وزوج الرجل امرأته (الجوهري، د.ت: 320/1) وقال ابن سيده: الزوج الفرد الذي له قرين (ابن سيده، 1985: 525/7)، وينقل الأزهري أن الزوج لا يطلق على الاثنين خلافًا لما هو دارج بين العامة، قال أبو بكر: "العامة تخطئ فتَظنّ أنّ الزّوجَ اثنان، وليس ذلك من مذاهب العرب، إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحَّدًا في مثل قولهم: زوج حمام، ولكنهم يثنُّونَه فيقولون: عندي زوجان من الحمام، يعنون ذكرًا وأنثى، وعندي زوجان من الخِفاف، يعنون اليمين والشمال. ويوقعون الزّوجين على الجنسين المختلفين، نحو: الأسود والأبيض، والحلو والحامض، قال الله تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) [النجم: 45]، وقال: (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) [الأنعام: 143]، أراد ثمانية أفراد، دلَّ هذا على ذلك" (الأزهري، د.ت: 105/11).

وقال ابن سيده: "ولا يقال للاثنين زوج، لا من طيْر ولا من شيء من الأشياء، ولكن كل ذكرٍ وأنثى زوجانِ، يقال: زوْجا حمام للاثنين، ولا يقال: زوْجُ حمام للاثنين، هذا من كلام الجهال بكلام العرب" (ابن سيده، 1996: 147/5).

6- العناد والمعاندة

ذكر الأزهري عن أبي حاتم عن الأصمعي: عنَدَ فلان عن الطريق يَعْنِدُ عنُودًا إذا تباعد. ويقال: فلان يعاند فلانًا، أي: يفعل مثل فعله، وهو يعارضه ويباريه. قال: والعامّة يفسّرونه: يعاندُه: يفعل خلاف فعله. قال: ولا أعرف ذلك ولا أثبته، وأنشد (الأزهري، د.ت: 131/2) (24/5):

وقد يحبّ كلُّ شيء ولَدَهْ حتى الحُبارَى وتدِفُّ عنَدَهْ

ومعنى قولهم: (تدِفُّ عنَدَه)، أي تطير عنَدَه أي تُعارضه بالطّيران ولا طيران له لضعف خوافيه وقَوادمه (الأزهري، د.ت: 24/5).

قال الأزهري: "وهذا الذي يعرفه العوامّ. وقد يكون العِناد معارضةً بغير الخلاف؛ كما قال الأصمعي" (الأزهري، د.ت: 131/2).

وجاء في العين: "عَنَدَ الرجل يعند عندًا وعنودًا فهو عاند وعنيد، إذا طغى وعتا وجاوز قدره ومنه المعاندة، وهو أن يعرف الرجل الشيء ويأبى أن يقبله أو يقر به ككفر أبي طالب؛ لأنه عرف وأقر وأنف أن يقال تبع ابن أخيه فصار بذلك كافرا" (الفراهيدي، 2003: 42/2).

وفي مقاييس اللغة: "العين والنون والدال أصل صحيح واحد يدل على مجاوزة وترك طريق الاستقامة" (الشافعي، د.ت، 153/4).

وبناء عليه يرى البحث صحة هذا الاستعمال الدارج للعناد والمعاندة.

7- القازوزة والقاقوزة والقاقزَّة

يستعمل الناس منذ زمن بعيد لفظ القازوزة والقاقوزة لما يسمّى بالقاقُزّة، وهي معرّبة، قال الأزهري عن الليث: "القاقُزّةُ: مشربةٌ دون القرْقارَةِ، ويقال: إنها معرّبةٌ، وليس في كلام العربِ مما يفصلُ ألفٌ بين حرفين مثلين، مما يرجعُ إلى بناءِ ققَزَ ونحوه، وأما (بابل) فهو اسمُ بلدةٍ، وهو اسمٌ خاصٌّ لا يجري مجرى أسماءِ العوام" (الأزهري، د.ت: 215/8؛ الفراهيدي، 2003: 13/5).

وينقل الأزهري عن أبي عبيد في باب ما خالفَتِ العامة فيه لغاتِ العرَبِ: هي قاقُوزَةٌ وقازوزةٌ للتي تسمى قاقُزّةً(الأزهري، د.ت: 215/8)، غير أننا نرى بعض العلماء عكس ذلك تمامًا، فيرون استعمال القاقوزة والقازوزة وترك القاقزّة، يقول الخطابي: "القازوزة مشربة كالقاقوزة ويجمع على القوازيز، فأما القاقزة فليست من كلام العرب، وقد استعملوها، قال الجعدي (الجعدي، 1998، ص180):

فَظَلْتُ كَأَنّني نادَمْتُ كِسْرى ... لَهُ قاقُزَّةٌ وَلِيَ اثْنَتانِ

وأخبرني الغنوي عن أبي العباس ثعلب قال: هي القاقوزة والقازوزة ولا تقل قاقزة" (ابن سلام، 1964: 376/2)، ومثل ذلك قال الجوهري (الجوهري، د.ت: 891/3).

وعليه فلا مانع -فيما يرى البحث - من استعمال ما يجري على ألسنة الناس من نحو: القازوزة والقاقوزة والقاقزّة، إضافة إلى اللفظ المعروف القارورة، وجمعها قوارير.

8- القافلة

ينقل الأزهري عن الليث قوله: القفول: "رجوع الجند بعد الغزو، وقد قفَلوا يقفلون قفولًا، وهم القَفَل بمنزلة القَعَد، اسمٌ يلزمهم ، والقَفل أيضا: القفول، واشتقَّ اسمُ القافلة من ذلك؛ لأنهم يقفلون" (الأزهري، د.ت: 135/9؛ الفراهيدي، 2003: 165/5)، قال الأزهري: "سمِّيت القافلة- وإن كانت مبتدئةَ السّفر- قافلةً تفاؤلًا بقفُولها عن سفَرها، وظنَّ القتيبيّ أنّ عوامّ الناس يغلَطون في تسميتهم المنشئين سفرًا قافلةً، وقال: لا تسمّى قافلةً إلاّ منصرفةً إلى وطنها، وهو عندي غلطٌ؛ لأنَّ العرب لم تزلْ تسمّي المنشئة للسّفَر قافلةً على سبيل التفاؤل، وهو سائغٌ في كلام فُصحائهم إلى اليوم" (الأزهري، د.ت: 135/9؛ ابن قتيبة، 2003، ص 20)

ويؤيد الباحث رأي الأزهري في تسويغ قبول وجه تسمية المنشئين للسفر قافلة، على سبيل التفاؤل بقفولهم، وهذا مما جرت عليه العرب، ففي اللسان: "يقال: رجلٌ مطبوب ؛ أي: مسحور، كنوا بالطِّبّ عن السِّحْر تَفاؤُلًا بالبُرءِ، كما كَنوا عن اللَّديغ فقالوا: سليمٌ، وعن المَفازة وهي مَهْلكة فقالوا مَفازة تَفاؤُلًا بالفَوز والسَّلامة" (ابن منظور، 2003: 554/1).

9- المثانة

ذكر الأزهري عن ابن الأعرابيّ: يقال لمِهْبِل المرأة: المَحمل والمسْتَوْدع، وهو المثانة أيضًا، وأنشد (ابن منظور، د.ت: 400/13):

وحاملـــــةٍ مَحْمولـــــةٍ مسْـــــتَكِنَّة لهـا كـلُّ حـافٍ فـي الـبلادِ وناعـلِ

يعني المثانة، التي هي المسْتَودَع، هذا لَفظه، قال الأزهري: والمثَانة عند عوَامّ الناس موضعُ البَول، وهي عنده مَوضع الولد من الأنْثى (الأزهري، د.ت: 79/15).

فالمثانة عند ابن الأعرابي هي مَوْضعُ الولَدِ من الأُنثى ومُستودَعُه منها، أو مَوضِعُ البَولِ ومُستقرُّه عندَ غيرِه (الفراهيدي، 2003: 268/3؛ ابن سيده، 1985: 169/10)، وهذا هو الغالب عند أهل اللغة، ولم أقف على من استعمل لفظ المثانة على المعنى الذي ذكره ابن الأعرابي.

10- المِيل أو الملمول

جاء عن أبي حاتم عن الأصمعي: قول العامّة المِيل لما تكحل به العينُ، خطأ، إنما هو المُلْمُول (الأزهري، د.ت: 252/15)، ولم يخطّئ ابن دريد هذه الدلالة للميل؛ فذكر في الجمهرة: الميل: الذي يكتحل به، والجمع أميال، ويقال له: الملمول أيضًا (ابن سيده، 1987: 223/1).

وعند الجوهري: الميل من الأرض: منتهى مدّ البصر، وميل الكُحل، وميل الجراحة، وميل الطريق، والفرسخ: ثلاثة أميال (الجوهري، د.ت: 1823/5).

وجاء في حديث عن المقداد بن الأسود مرفوعًا: "سمعتُ رسول الله -ﷺ- يقول: تدْنَى الشَّمسُ يوم الْقيَامَةِ من الخَلْقِ حتى تَكونَ منهم كَمقْدَارِ ميلٍ، قال سلَيْمُ بن عَامرٍ فوَاللَّهِ ما أَدْري ما يعنى بالْمِيلِ؟ أَمسَافَةَ الأرض؟ أمْ الْميلَ الذي تكْتَحلُ بهِ العَيْنُ؟..." (مسلم، د.ت: 2196/4).

وعلى هذا يظهر أن للميل استعمالات متعددة، ولا بأس من استعماله لما يُكتحل به.

11- التنزّه

ينقل الأزهري خطأ العامة في استعمال التنزه في غير موضعه، فعن ابن السكيت قال: وممّا تَضَعه العامّة في غير موضعه قولهم: خرجنا نتنزّه: إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزّه: التَّباعد عن الأرياف والمياه؛ ومنه قيل: فلان يتنزّه عن الأقذار: أي يباعد نفسه عنها، ومنه قولُ الهذَليّ (ابن السكيت، د.ت ص287):

أَقَبَّ طَرِيدٍ بِنُزِهِ الفَلا ... ةِ لا يَرِدُ الماءَ إلا انْتيابا

يريد ما تباعَد من الفلاة عن المياه والأرياف، ويقال: ظَلَلنَا مُتَنزّهِين: إذا تباعَدُوا عن المياه، وهو يتنزّه عن الشيء: إذا تباعد عنه، وإنّ فلانًا لنَزِيهٌ كريم: إذا كان بعيدًا من اللّؤم، وهو نَزيه الخلُق. ويقال: تنَزَّهُوا بحُرَمكُمْ عن القوم، وهذا مكانٌ نَزيهٌ: أيْ خلاءٌ ليس فيه أحد، فأَنزلُوا فيه حُرمَكُم (ابن السكيت، د.ت ص287؛ الأزهري، د.ت: 92/6).

ويؤكد الأزهري أنّ التنزه للتباعد لا الخروج للبساتين ونحوها، بقوله: "وتنزيه الله: تَبْعيدُه، وتقديسه عن الأنداد، والأضداد وإنّما قيل للْفَلاةِ الّتي نأت عن الرّيف والمياه: نَزيهةٌ؛ لبُعْدها عن غمَق المياه، وذبّانِ القُرى، وومَدِ البحار، وفسادِ الهواء" (الأزهري، د.ت: 92/6).

والذي يميل إليه البحث قبول ما يجري على ألسنة الناس من استعمال التنزه والنزهة بمعنى الخروج للرياض والبساتين؛ ومرد ذلك إلى أن الأصل في معنى نزه: الخروج والتباعد، ثم تطورت دلالته حتى صار يقصد به الخروج إلى الأرياف، وجاء في العين: "مكان نزهٌ وقد نزَهَ نزاهةً وتنزهتُ، أي: خرجتُ إلى نزهة، وتنزهتُ عن كذا أي: رفعت نفسي عنه؛ تكرما ورغبة عنه" (الفراهيدي، 2003: 15/4).

يؤيد ذلك ما ذكره ابن سلام في غريب الحديث: "ومنه قول عمر -ﷺ- حين كتب إلى أبي عبيدة-ﷺ- : إنّ الأردنّ أرضٌ غَمِقَةٌ، وأن الجابية أرض نَزِهَةٌ، فاظهر بمن معك من المسلمين إليها. قال أبو

عبيد: وإنما أراد بالغمقة ذات الندا والوباء، وأراد بالنزهة البعد من ذلك ثم كثر استعمال الناس النزهة في كلامهم حتى جعلوها في البساتين والخضر ومعناه راجع إلى ذلك الأصل" (ابن سلام، 1964: 81/3).

وكثيرًا ما نجد هذا الاستعمال يجري على ألسنة عدد من علماء اللغة (الصغاني، 1978: 233/1؛ ابن منظور، د.ت: 259/7)، منهم الأزهري نفسه، حيث قال: "وأخبرني المنذريّ عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: التبسّط: التنزّه يقال: خرج يتَبَسَّط، مأخوذ من البساط، وهي الأرض ذات الرياحين" (الأزهري، د.ت: 242/12، 243).

12- النّاصيَة

اعترض الأزهري على ما جاء في العين: "الناصية: هي قصاصٌ من الشّعر في مقدّم الرأس" (الفراهيدي، 2003: 159/7)، ونقل كلام الفراء في قول الله- جل وعز-: (نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق: 16] ناصيته: مُقدّمُ رأسه، أي: لنَهْصُرَنَّها، لنأخذنّ بها، أي: لنقيمنّه ولنذِلّنّه (الفراء، 2003: 286/3).

قال الأزهريّ: والناصية عند العرب : منبِتُ الشعر في مقدّم الرأس، لا الشّعر الّذي تسمّيه العامّة الناصية، وسمِّي الشعرُ ناصيةً؛ لنباتِه في ذلك الموضع. وقد قيل في قوله: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)، أي: لنُسوِّدَنَّ وجهه، فكَفَت النّاصيَةُ؛ لأنّها من الوجه (الأزهري، د.ت: 171/12).

وأكثر اللغويين على أنَّ الناصية قُصاصُ الشعرِ، ويقال: نصوْتُ فلانًا: قبَضْت على ناصيتِه؛ أنْصو نصْوًا، وكذلك نصَيْتُه(ابن عباد، 1994: 192/8؛ ابن سيده، 1985: 379/8).

وورد في حديث عائشة حين سئلت عن الميت يسرح رأسه فقالت: علامَ تَنصُونَ ميتَكُم؟ (ابن سلام، 1964: 314/4)، قال الجوهري: "أي تمدون ناصيتَهُ، كأنها كرهت تسريحَ رأسِ الميت" (الجوهري، د.ت: 2510/6).

وعلى هذا يصحّ أن يقال: المراد بالناصية منبت الشعر في مقدم الرأس، ثم تطورت دلالتها فأصبحت تدل على الشعر نفسه.

النتائج:

يمكن إيجاز نتائج البحث فيما يأتي:

1- تنوّعت مصادر الأزهري في التهذيب، حيث جمع فيها بين السماع المباشر عن العرب، والرواية عن علماء اللغة الثقات، والنقل مما صح من كتبهم، ومن أبرزهم: الأصمعي وأبو حاتم السجستاني، والليث، وابن السكيت وأبو عبيد القاسم بن سلّام وغيرهم.

2- عناية الأزهري بدراسة ما يطرأ على اللغة مما يجري على ألسنة العامة، وعرضه على كلام العرب والاحتجاج بما صحّ منه، والإفادة من روايات العلماء وآرائهم في قبوله ورده؛ لذا كان الغالب في حكمه أنه اتخذ منهج الصرامة في قبول ألفاظ العامة.

3- بلغ عدد المسائل اللغوية التي وصفها بلحن العامة وعرضها في معجمه سبعًا وعشرين مسألة، منها ثلاث عشرة مسألة معجمية، وأربع عشرة مسألة في الدلالة.

4- أغلب الاستدراكات التي نقلها الأزهري كانت من كتاب العين، ويظهر أنه كان قاسيًا في نقده لليث بن المظفر؛ لذا كانت أغلب آرائه مرجوحةً لا راجحة.

5- الغالب في النصوص المروية عن العامة أنها جاءت لبيان الخطأ الجاري على الألسنة، وقد يريد باستعمال العامة الدلالة على الاستعمال الشائع على الألسنة.

6- تنوّعت مصطلحات الأزهري وتعبيراته في الحكم على استعمالات العامة، ومن ذلك وصفها بالخطأ، أو باللحن، أو أنها ليست من كلام العرب، أو العامة تقول كذا، والصواب كذا، أو ليس بشيء، أو يقول: ومما تضعه العامة في غير موضعه...، ونحو ذلك من الأوصاف.

المراجع

الأزهري، محمد بن أحمد. (1399). *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي* (محمد جبر الألفي، تحقيق) (ط.1). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الأزهري، أبو منصور. (د.ت). *تهذيب اللغة* (عبد العظيم محمود، تحقيق)، الدار المصرية للتأليف.

الأنباري، أبو بكر. (1992). *الزاهر في معاني كلمات الناس* (حاتم صالح الضامن، تحقيق) (ط.1). مؤسسة الرسالة.

البعلي، محمد بن أبي الفتح. (1981). *المطلع على أبواب المقنع* (محمد بشير الأدلبي، تحقيق)، المكتب الإسلامي.

الجزري، المبارك بن محمد. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، تحقيق)، المكتبة العلمية.

الجعدي، النابغة. (1998). *ديوانه* (واضح الصمد، تحقيق) (ط.1). دار صادر.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (2005). *غريب الحديث* (عبد المعطي أمين قلعجي، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

الجواليقي، أبو منصور. (1998). *المعرّب من الكلام الأعجمي* (خليل عمران المنصور، تحقيق) (ط.1). دار الكتب العلمية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (د.ت). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (أحمد عبدالغفور عطار، تحقيق)، دار العلم للملايين.

الحموي، ياقوت. (1993). *معجم الأدباء* (إحسان عباس، تحقيق) (ط.1). دار الغرب الإسلامي.

ابن حنبل، عبد الله بن أحمد. (1981). *مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله* (زهير الشاويش، تحقيق) (ط.1). المكتب الإسلامي.

الخطابي، أحمد بن محمد. (د.ت). *غريب الحديث*، جامعة أم القرى.

ابن خلكان . (د.ت). *وفيات الأعيان*، (إحسان عباس، تحقيق)، دار صادر.

درويش، عبد اللّه. (دت). *المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم الخليل بن أحمد*، مكتبة الشباب.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1413). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، تحقيق) (ط.9). مؤسسة الرسالة.

الزبيدي، محمد مرتضى. (د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*، دار مكتبة الحياة.

الزركلي، خير الدين.(1995). *الأعلام* (ط.11). دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم. (1992). *ربيع الأبرار* (عبدالمجيد دياب، تحقيق) (ط.1). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الزمخشري، محمود بن عمر. (د.ت). *الفائق في غريب الحديث* (علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم تحقيق)، دار المعرفة.

السبكي، تاج الدين. (د.ت). *طبقات الشافعية الكبرى*، دار المعرفة (ط.2). بيروت.

ابن السكيت. (د.ت). *إصلاح المنطق* (أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، تحقيق)، دار المعارف.

أبو سكين، عبدالحميد محمد. (1981). *المعاجم العربية، مدارسها ومناهجها*، (ط.2)، دار الفاروق.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1987). *جمهرة اللغة* (رمزي منير بعلبكي، تحقيق) (ط.1)، دار العلم للملايين.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1996). *المخصص* (خليل إبراهيم جفال، تحقيق) (ط.1). دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1985). *المحكم والمحيط الأعظم* (مصطفى السقا، وحسين نصار، تحقيق) (ط.1)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (د.ت). *الكتاب* (عبدالسلام هارون، تحقيق) (ط.1). دار الجيل.

السيوطي. (1979). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق) (ط.2). دار الفكر.

الشافعي، محمد بن إدريس. (د.ت). *الأم*، بيت الأفكار الدولية.

الشيباني، إسحاق بن مرّار. (1975). *الجيم* (إبراهيم الأبياري، تحقيق) (ط.1)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الصغاني، الحسن بن محمد. (1978). *العباب الزاخر* (فير محمد حسن، تحقيق) (ط.1). المجمع العلمي.

العامري، لبيد بن ربيعة. (2004). *ديوانه شرح الطوسي* (حمدو طماس، تحقيق) (ط.1). دار المعرفة.

ابن عباد، الصاحب. (1994). *المحيط في اللغة* (محمد حسن آل ياسين، تحقيق) (ط.1). عالم الكتب.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. (1910م). *الصاحبي في فقه اللغة* (المكتبة السلفية، تحقيق) (ط.1). مطبعة المؤيد.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. (1999). *معجم مقاييس اللغة* (عبد السلام هارون، تحقيق) (ط.2). دار الجيل.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. (د.ت). *الإتباع والمزاوجة* (كمال مصطفى، تحقيق)، مكتبة الخانجي.

الفراء، يحيى بن زياد. (2003). *معاني القرآن* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.

الفراهيدي، خليل بن أحمد. (1988). *العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق) (ط.1). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الفيروزآبادي، مجد الدين. (1993). *القاموس المحيط* (ط3). مؤسسة الرسالة.

القرشي، أبو زيد. (د.ت). *جمهرة أشعار العرب* (عمر فاروق الطباع، تحقيق)، دار الأرقم.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (2003). *أدب الكاتب* (ط.2)، دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (2003). *غريب الحديث* (عبد الله الجبوري، تحقيق) (ط.1). مطبعة العاني.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (1958). *الشعر والشعراء* (أحمد محمد شاكر، تحقيق) (ط.2). دار المعارف.

القيرواني، إبراهيم بن علي. (1997). *زهر الآداب وثمر الألباب* (يوسف على طويل، تحقيق) (ط.1). دار الكتب العلمية.

المبرد، محمد بن يزيد. (1997). *الكامل* (محمد أحمد الدالي، تحقيق) (ط.3). مؤسسة الرسالة.

ابن المثنى، أبو عبيدة معمَر. (د.ت). *مجاز القرآن*، مكتبة الخانجي.

المزي، جمال الدين. (د.ت). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (عمر شوكت، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

مسلم، بن الحجاج. (د.ت). *المسند الصحيح المختصر من السنن*، (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق)، دار إحياء التراث العربي.

مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار محمد. (د.ت). *المعجم الوسيط*، دار الدعوة.

ابن منظور. (2003). *لسان العرب*، دار الحديث.

الهروي، القاسم بن سلاّم. (1980). *الأمثال* (عبد المجيد قطامش، تحقيق)، دار المأمون للتراث.

الهروي، القاسم بن سلام. (1396). *غريب الحديث* (محمد عبد المعيد خان، تحقيق) (ط.1). دار الكتاب العربي.

References

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1399). *al-zāhir fī Gharīb alfāẓ al-Shāfi'ī* (Muḥammad Jabr al-Alfī, taḥqīq) (1st ed.). Wizārat al-Awqāf & al-Shu'ūn al-Islāmīyah, (in Arabic).

al-Azharī, Abū Manṣūr. (N D). *Tahdhīb al-lughah* ('Abd al-'Aẓīm Maḥmūd, taḥqīq), al-Dār al-Miṣrīyah lil-Ta'līf, (in Arabic).

al-Anbārī, Abū Bakr. (1992). *al-Zāhir fī ma'ānī kalimāt al-nās* (Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, taḥqīq) (1st ed.). Mu'assasat al-Risālah, (in Arabic).

Ibn Ḥanbal, 'Abd Allāh ibn Aḥmad. (1981). *Masā'il Aḥmad ibn Ḥanbal riwāyah ibnihi 'Abd Allāh* (Zuhayr al-Shāwīsh, taḥqīq) (1st ed). al-Maktab al-Islāmī, (in Arabic).

Ibn Khallikān. (N D). *Wafayāt al-a'yān*, (Iḥsān 'Abbās, taḥqīq), Dār Ṣādir, (in Arabic).

al-Baʿlī, Muḥammad ibn Abī al-Fatḥ. (1981). *al-Muṭliʿ ʿalá abwāb al-Muqniʿ* (Muḥammad Bashīr al'dlby, taḥqīq), al-Maktab al-Islāmī, (in Arabic).

al-Jazarī, al-Mubārak ibn Muḥammad. (1979). *al-Nihāyah fī Gharīb al-ḥadīth & al-athar* (Ṭāhir Aḥmad al-Zāwī, & Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, taḥqīq), al-Maktabah al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān. (2005). *Gharīb al-ḥadīth* (ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Jawālīqī, Abū Manṣūr. (1998). *al-Muʿrrb min al-kalām al-Aʿjamī* (Khalīl ʿUmrān al-Manṣūr, taḥqīq) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād. (N D). *al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah & ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah* (Aḥmad ʿbdālghfwr ʿAṭṭār, taḥqīq), Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, (in Arabic).

al-Ḥamawī, Yāqūt. (1993). *Muʿjam al-Udabāʾ* (Iḥsān ʿAbbās, taḥqīq) (1st ed). Dār al-Gharb al-Islāmī, (in Arabic).

al-Khaṭṭābī, Aḥmad ibn Muḥammad. (N D). *Gharīb al-ḥadīth*, Jāmiʿat Umm al-Qurá, (in Arabic).

Darwīsh, ʿAbd alllah. (N D). *al-Maʿājim al-ʿArabīyah maʿa iʿtināʾ khāṣṣ b-muʿjm al-Khalīl ibn Aḥmad*, Maktabat al-Shabāb, (in Arabic).

al-Dhahabī, Muḥammad. (1413). *Siyar Aʿlām al-nubalāʾ* (Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, & Muḥammad Naʿīm al-ʿArqaswsī, taḥqīq) (9th ed). Muʾassasat al-Risālah, (in Arabic).

al-Zabydī, Muḥammad Murtaḍá. (N D). *Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs*, Dār Maktabat *al-Ḥayāh*, (in Arabic).

al-Zarkalī, Khayr al-Dīn. (1995). *al-Aʿlām* (11th ed). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim. (1992). *Rabīʿ al-abrār* (ʿAbd-al-Majīd Diyāb, taḥqīq) (1st ed). al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, (in Arabic).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (N D). *al-Fāʾiq fī Gharīb al-ḥadīth* (ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, & Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm taḥqīq), Dār al-Maʿrifah, (in Arabic).

al-Subkī, Tāj al-Dīn, *Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah al-Kubrá*, Dār al-Maʿrifah (2nd. Ed.). Bayrūt, (in Arabic).

Ibn al-Sikkīt. (N D). *Iṣlāḥ al-manṭiq* (Aḥmad Muḥammad Shākir, & ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq), Dār al-Maʿārif, (in Arabic).

Abū Sikkīn, ʿAbd-al-Ḥamīd Muḥammad. (1981). *al-Maʿājim al-ʿArabīyah*, madārisihā & manāhijuhā, (2nd ed.), Dār al-Fārūq, (in Arabic).

Ibn Sydah, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1987). *Jamharat al-lughah,* (Ramzī Munīr Baʿlabakkī, taḥqīq) (1st ed.), Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, (in Arabic).

Ibn Sydah, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1996). *al-Mukhaṣṣ,* (Khalīl Ibrāhim Jaffāl, taḥqīq) (1st ed.). Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

Ibn Sydah, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1985). *al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-Aʿẓam*, (Muṣṭafá al-Saqqā, & Ḥusayn Naṣṣār, taḥqīq) (1st ed), Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī & Awlāduh, (in Arabic).

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (N D). *al-Kitāb,* (ʿAbdussalām Hārūn, taḥqīq) (1st ed.). Dār al-Jīl, (in Arabic).

al-Suyūṭī. (1979). *Bughyat al-wuʿāh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn & al-nuḥḥāh,* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq) (2nd. ed). Dār al-Fikr, (in Arabic).

al-Shāfiʿī, Muḥammad ibn Idrīs. (N D). *al-Umm*, Bayt al-afkār al-Dawlīyah, (in Arabic).

al-Shaybānī, Isḥāq ibn Murrār. (1975). *al-Jym,* (Ibrāhīm al'ybāry, taḥqīq) (1st ed.), al-Hay'ah al-ʿĀmmah li-Shu'ūn al-Maṭābiʿ al-Amīrīyah, (in Arabic).

al-Ṣaghānī, al-Ḥasan ibn Muḥammad. (1978). *al-ʿUbāb al-zākhir,* (Fīr Muḥammad Ḥasan, taḥqīq) (1st ed.). al-Majmaʿ al-ʿIlmī, (in Arabic).

al-ʿĀmirī, Labīd ibn Rabīʿah. (2004). *Dīwānih, sharḥ al-Ṭūsī,* (Ḥamdū ṭmās, taḥqīq) (1st ed.). Dār al-Maʿrifah, (in Arabic).

Ibn ʿAbbād, al-Ṣāḥib. (1994). *al-muḥīṭ fī al-lughah,* (Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, taḥqīq) (1st ed.). ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

Ibn Ḥanbal, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad. (1981), *Masā'il al-Imām Aḥmad riwāyah ibnihi ʿAbd Allāh*, (Zuhayr al-Shāwīsh, taḥqīq), al-Maktab al-Islāmī, (in Arabic).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Zakarīyā. (1910). *al-Ṣāḥibī fī fiqh al-lughah* (al-Maktabah al-Salafīyah, taḥqīq) (1st ed.). Maṭbaʿat al-Mu'ayyad, (in Arabic).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Zakarīyā. (1999). *Muʿjam Maqāyīs al-lughah* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq) (2nd ed.). Dār al-Jīl, (in Arabic).

Ibn Fāris, Ḥamad ibn Zakarīyā. (N D). *Al-ʿAtbāʿ & al-mazāwajah* (Kamāl Muṣṭafá, taḥqīq), Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

al-Farrā', Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād. (2003). *maʿānī al-Qur'ān* (1st ed.). Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

al-Farāhīdī, Khalīl ibn Aḥmad. (1988). *al-ʿAyn,* (Mahdī al-Makhzūmī, & Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī, taḥqīq) (1st ed). Mu'assasat al-Aʿlamī lil-Maṭbūʿāt, (in Arabic).

al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn. (1993). *al-Qāmūs al-muḥīṭ*, (3rd ed.). Mu'assasat al-Risālah, (in Arabic).

al-Qurashī, Abū Zayd. (N D). *Jamharat ashʿār al-ʿArab,* (ʿUmar Fārūq al-Ṭabbāʿ, taḥqīq), Dār al-Arqam.

Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (2003). *Adab al-Kātib* (2nd. ed), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (2003). *Gharīb al-ḥadīth,* (ʿAbd Allāh al-Jubūrī, taḥqīq) (1st ed). Maṭbaʿat al-ʿĀnī, (in Arabic).

Ibn Qutaybah, ʿAbd Allāh ibn Muslim. (1958). *al-shiʿr & al-shuʿarāʾ* (Aḥmad Muḥammad Shākir, taḥqīq) (2nd ed.). Dār al-Maʿārif.

al-Qayrawānī, Ibrāhīm ibn ʿAlī al-Ḥuṣarī. (1997). *Zahr al-Ādāb & thamar al-Albāb* (Yūsuf ʿalá Ṭawīl, taḥqīq) (1st ed). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. (1997). *al-Kāmil,* (Muḥammad Aḥmad al-Dālī, taḥqīq) (3rd ed.). Muʾassasat al-Risālah, (in Arabic).

Ibn al-Muthannā, Mʿmar. (N D). *Mujāz al-Qurʾān*, Maktabat al-Khānjī, (in Arabic).

al-Mizzī, li-Imām. (N D). *Tahdhīb al-kamāl fī Asmāʾ al-rijāl,* (ʿUmar Shawkat, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

Muslim, ibn al-Ḥajjāj. (N D). *al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min al-sunan*, (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, taḥqīq), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, (in Arabic).

Muṣṭafá, Ibrāhīm, & al-Zyāt, Aḥmad, & ʿAbd al-Qādir, Ḥāmid, & al-Najjār Muḥammad. (N D). *al-Muʿjam al-Wasīṭ*, Dār al-Daʿwah, (in Arabic).

Ibn Manẓūr. (2003). Lisān al-ʿArab, Dār al-ḥadīth, (in Arabic).

al-Jaʿdī, al-Nābighah. (1998). *Dīwānih,* (Wāḍiḥ al-Ṣamad, taḥqīq) (1st ed). Dār Ṣādir, (in Arabic).

al-Harawī, al-Qāsim ibn Sallām. (1980). *al-Amthāl,* (ʿAbd al-Majīd Qaṭāmish, taḥqīq), Dār al-Maʾmūn lil-Turāth, (in Arabic).

al-Harawī, al-Qāsim ibn Sallām. (1396). *Gharīb al-ḥadīth,* (Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Khān, taḥqīq) (1st ed). Dār al-Kitāb al-ʿArabī, (in Arabic).